

دور برامج التمكين في وكالة الضمان الاجتماعي

بالمملكة العربية السعودية

الباحث/ فواز بن عبدالله عطيه القثامي

باحث لدرجة الدكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة القاهرة

Alfawaz96@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور برنامج التمكين الاجتماعي بوكالة التمكين والضمان الاجتماعي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. يركز البحث على تحليل آليات البرنامج، وأبعاده المختلفة، ومدى فاعليته في تمكين المستفيدين من الضمان الاجتماعي اقتصادياً واجتماعياً. كما يستعرض التحديات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج ومدى تأثيرها في تحسين جودة الحياة للفئات المستهدفة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف طبيعة البرنامج وأثره المحتمل في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين.

The role of empowerment programs in the Social Security

Agency in Saudi Arabia

Fawaz Abdullah Algethami

Abstract:

This research aims to study the role of the Social Empowerment Program of the Empowerment and Social Security Agency in achieving the goals of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030. The research focuses on analyzing the program's mechanisms, its various dimensions, and its effectiveness in empowering social security beneficiaries economically and socially. It also reviews the challenges facing the implementation of these programs and their impact on improving the quality of life for the target groups. The research relies on the descriptive analytical approach to explore the nature of the program and its potential impact in enhancing the economic and social independence of beneficiaries.

برنامج التمكين الاجتماعي بوكالة التمكين والضمان الاجتماعي

برنامج التمكين الاجتماعي وما هو الضمان الاجتماعي ونشأته في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره بما يلمس حاجات المستفيدين وكذلك تسليط الضوء على عمل وكالة التمكين والضمان الاجتماعي في تقديم المساعدات ومن يستحقها وألية ومراحل التقديم والقبول وصرف ونوعية البرامج المساندة التي تقدم لمستفيدي الضمان الاجتماعي وبرامج التمكين المقدمة والية ومراحل القبول بها لتمكين مستفيدي الضمان ونقلهم من متلقي المساعدات الى اشخاص منتجين.

برنامج التمكين الاجتماعي

ظهر مصطلح "التمكين" لأول مرة في الكتابات الاجتماعية في خمسينيات القرن الماضي، وكان في تلك الفترة يُستخدم بشكل عام في سياق تنظيم العمل الاجتماعي، حيث كان التركيز بشكل أساسي على معالجة اختلال موازين القوى في المجتمع.

وكان الهدف من هذا المفهوم هو تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على تحقيق استقلالهم من خلال توفير الفرص التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. (Perkins & Zimmerman, 1995)

بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠، تطور مفهوم التمكين بشكل أكبر، وزادت تأثيراته في مجال العمل الاجتماعي.

يعود هذا التغيير إلى ظهور حركات حقوق الإنسان، مثل حركة الحقوق المدنية، وحركة حقوق المرأة، وحركات الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الحركات الاجتماعية التي سعت لتحسين أوضاع الفئات المهمشة والمحرومة.

في هذا السياق، أصبح التمكين يُفهم على أنه تعزيز القدرة الفردية والجماعية على التأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، مما يعزز مشاركتهم في العمليات السياسية والاجتماعية (P,Kilby,2004:211).

خلال الثمانينيات، أصبح مصطلح التمكين أكثر شيوعاً، خصوصاً بعد أن استشهد به في العديد من الأبحاث والمقالات. في إحدى الدراسات التي أُجريت على نطاق واسع، أشار كوهين وأوفوف إلى أن التمكين يعد أحد الأبعاد الرئيسية للمشاركة المجتمعية، حيث عرفوه على أنه القدرة التي يمتلكها الأفراد على التأثير في القرارات التي تُؤثر في حياتهم، وكذلك في القدرة على الحصول على النتائج التي يطمحون إليها من خلال المشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذه، وقد ساهم هذا التطور في تحويل التمكين إلى أداة أساسية في تحسين مشاركة الأفراد في عمليات اتخاذ القرارات وتوجيه سياسات المجتمع (John,2014:2).

تطور مفهوم التمكين من كونه فكرة فلسفية إلى إطار عمل موجه للممارسة العملية في مهنة الخدمة الاجتماعية. ومع مرور الوقت، أصبح التمكين جزءاً أساسياً من سياسات العمل الاجتماعي، خاصة في التعامل مع الفئات المستضعفة والمعرضة للخطر مثل الفقراء، النساء، الأطفال المحرومين، الأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين (عمر، ٢٠١٥: ٨٩).

وعليه، أصبح التمكين أداة فاعلة في تعزيز قدرة هذه الفئات على تحسين ظروف حياتهم، من خلال منحهم الأدوات والفرص التي تمكنهم من المشاركة في المجتمع بشكل إيجابي، مما يجعلهم أكثر قدرة على مواجهة التحديات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها.

١ - مفهوم التمكين

تم تعريف التمكين مسبقاً، على أنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على تحقيق استقلالهم وتحقيق أهدافهم من خلال تطوير مهاراتهم وإمكاناتهم الذاتية.

ونكتفي هنا بالقول أن مفهوم التمكين يشمل مجموعة المعاني الآتية:

- **الاعتماد على الذات:** يشير هذا إلى قدرة الإنسان على تلبية احتياجاته وتحقيق أهدافه دون الاعتماد الكامل على الآخرين.

في هذا السياق، يُعتبر التمكين عملية تنموية أساسية تتضمن تعزيز قدرة الأفراد على تطوير مهاراتهم والمعرفة اللازمة لتحسين حياتهم المعيشية. ومن منظور تنموي، فإن معظم المشروعات التنموية يجب أن تضم عناصر من التوعية والتدريب لتزويد الأفراد بالأدوات اللازمة لتحقيق التغيير. ويجب أن يترافق هذا مع استراتيجيات لضمان استدامة المكاسب التنموية والحفاظ عليها وتوسيع نطاقها. بذلك، يساهم التمكين في تعزيز قدرة الأفراد على اتخاذ المبادرة وتحقيق التحسينات في حياتهم بأنفسهم.

- **حق الاختيار:** يتجاوز التمكين كون الإنسان مجرد متلقي للمساعدات، بل يركز على تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات تؤثر في حياتهم. لا ينبغي للإنسان أن يكون في حالة انتظار للمعونة، بل يجب أن يكون له دور فعال في تحديد احتياجاته الخاصة والمشاركة في تنمية مجتمعه. هذا الحق يعنى أن الإنسان لديه القدرة على المشاركة في وضع استراتيجيات التنمية ومشروعاتها وتنفيذها وتقييمها.

في هذا السياق، تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات جزءاً أساسياً من عملية التمكين التي تمكن الأفراد من استكشاف إمكانياتهم الحقيقية واتخاذ خطوات فعالة نحو تحسين ظروف حياتهم.

- **بناء قدرات التنظيم والعمل التعاوني:** يركز التمكين أيضاً على تطوير قدرات الأفراد على العمل المشترك في تنظيم المجتمع المحلي وتشكيل مؤسسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق التغيير الاجتماعي. إن بناء القدرات التنظيمية ضروري من أجل ضمان أن المجتمع يمكنه العمل بشكل جماعي لتحقيق أهدافه. عندما يتمكن الأفراد من تنظيم أنفسهم ضمن مؤسسات تشارك في صنع القرار، يصبح لديهم قوة أكبر في التأثير على التغيير الاجتماعي مقارنةً بمجموعة غير منظمة.

في هذا السياق، يسهم التمكين في تشكيل هذه المؤسسات المجتمعية التي تساهم في التغيير الاجتماعي من خلال منظمات تمثل احتياجات وتطلعات أفراد المجتمع، مما يساهم في تحسين فاعلية التأثير الجماعي على السياسات والخدمات المحلية (عمر، شفيق، مكاوي، ٢٠١٥: ٦٢-٦٢).

يُعتبر التمكين من الأبعاد الأساسية في العديد من المشاريع التنموية التي تسعى إلى تحسين حياة الفئات المهمشة، ويعتمد نجاح هذه المشاريع على قدرة الأفراد والمجتمعات على توظيف المهارات المكتسبة بشكل فعال.

من خلال هذا المنظور، تساهم المشروعات التنموية في بناء الأسس التي تدعم قدرة الأفراد على التعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة شاملة ومستدامة.

٢- دوافع التمكين وأسبابه

تعد عملية التمكين عنصراً حيوياً ومهماً في إستراتيجية استئصال الفقر وتحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال الفئات الفقيرة القوة وذلك بوصفها من الفئات التي لا تتمتع بالمزايا في المجتمع أو الفئات المهمشة وفاقدة القوة أو العاجزين عن التأثير على مجريات حياتهم (قنديل، ٢٠٠٨: ١٠٣).

لقد تبلورت فكرة التمكين كاستراتيجية منذ منتصف التسعينات ويشمل التمكين معرفة الفرد بظروفه، وقدرته والإيمان أنه من الممكن أن يعمل بنجاح على المستوى الشخصي والاجتماعي من أجل تحسين قدرته، إذ أن التمكين هو بناء قدرات الجماعة والتي تتضمن تحسين استعدادهم لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية (مسعود، ٢٠٠٥: ٩).

ويسعى إلى تملك الفئات المحتاجة والفقيرة لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهم من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وهذا يعني أن استراتيجية التمكين تهدف إلى بناء وتنمية قدرات أفراد المجتمع في مواجهة مشكلات مجتمعهم والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديهم أفضل استفادة ممكنة (قنديل، ٢٠٠٧: ١٥).

ومن ثم يسعى التمكين إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية كما أن له مظاهر المادية والتي تزيد من قدرة الفقراء للحصول على الموارد المختلفة والتي تؤهلهم للحصول على الرزق المناسب والأرض والمكانة اللائقة والتسهيلات الائتمانية والمهارات والمعلومات وتمنحهم القدرة على التحرك الفعال لإحداث تغييرات في ظروفهم، بوصفهم وكلاء وليس أهداف في حد ذاتهم لعملية التمكين وذلك من خلال البرامج الاجتماعية التي يتم تصميمها، هذا ويمكن القول بأن التمكين يُركز على منح الفرص للمحرومين والمهمشين للحصول على القدرات التي تجعلهم يعملون على تحسين نوعية حياتهم ويتحكمون فيها، ناهيك عن إمكانية المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم بداية من حياتهم الخاصة إلى المجتمع ذاته ، أو تلك القرارات المتعلقة بالدولة، وسياسات التنمية بصفة عامة (عبدالرحمن، ٢٠٠٢: ٣١).

ويعكس مفهوم التمكين القفزة التي حدثت في عملية التخطيط التنموي من كونه تخطيط فوقى إلى المشاركة واعتبار المنظمات غير الحكومية شريك أساسي في

عملية التنمية، وقد تبنت العديد من المنظمات العاملة في مجال التنمية بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مفهوم التمكين وتحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة كهدف أساسي لدعمهم للأنشطة التنموية المختلفة مثل برامج القروض الصغيرة والمشاركة الشعبية وتدريب القادة (قنديل، ٢٠٠٤: ١٢). وفي إطار ما سبق يتضح دافع الاعتماد على إستراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع في تحسين نوعية الحياة لدى الفئات الفقيرة بوصفها من الفئات الأحوج للمساندة والمساعدة، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على هذه الفئات التي تحتاج دوماً إلى التمكين وتحسين نوعية الحياة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية...الخ.

٣- أهداف التمكين

تسعى استراتيجية التمكين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تعزيز قدرة الأفراد على السيطرة على حياتهم وتحسين بيئاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال تمكين الأفراد، يمكنهم فهم حقيقة بيئاتهم والتعرف على العوامل التي تؤثر عليها، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات تساهم في تغيير هذه الظروف إلى الأفضل.

هذه العملية تمكن الأفراد من بناء وتنفيذ خطط محكمة للوصول إلى أهدافهم عن طريق الاعتماد على الذات وتقاسم القوة، الأمر الذي يساعدهم على التحرر من التبعية ويمنحهم القدرة على الاستقلال والتفكير المستقل.

كما يُعتبر التمكين أداة لإنتاج المعرفة والعمل بشكل مباشر مع الأفراد، حيث يشجع على بناء واستخدام المعارف الخاصة من أجل التمكين الذاتي. تساهم هذه العملية في تعزيز التعاون في الأنشطة التشاركية، وهي ما تُعد أحد الأبعاد

الأساسية التي تساهم في نمو المجتمعات، وخاصة في البلدان النامية التي تسعى لتوفير الفرص لأفرادها في المشاركة بفعالية.

يسهم التمكين أيضًا في تشجيع الأفراد على استخدام قدراتهم لخلق تغيير اجتماعي إيجابي يتجاوز مجرد تقديم المساعدة إلى إشراك الأفراد في العمل التعاوني مع الآخرين من أجل التغيير الجماعي، وتعزيز النضال من أجل المساندة والتكافل في المجتمعات.

في هذا السياق، حدد كل من (كارل وجيرمان) و(اليكس جيرمان) أهداف التمكين باعتباره أسلوبًا يساعد الأفراد على امتلاك القوة لاتخاذ القرارات والعمل في جميع مراحل حياتهم، مما يقلل من تأثير العوامل الاجتماعية والشخصية التي قد تحد من قدرتهم على ممارسة قوتهم.

يسهم التمكين أيضًا في زيادة المقدرة والثقة بالنفس، مما يساعد الأفراد على الانتقال من بيئاتهم المعيشية الصعبة إلى حياة أكثر استقلالية. كما قسم (زيونجا) أهداف التمكين إلى أربع مجالات رئيسية: التكيف، الكفاءة، العلاقة، والتوجيه الذاتي، وهذه تمثل أساسًا لما يمكن أن يحققه التمكين من تأثير في حياة الأفراد (شحاته، ٢٠٠٩).

ويمكن تحديد أهداف التمكين أيضا في العناصر التالية:

- **تنمية القدرات:** تسعى استراتيجية التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات بشكل عام، مما يعزز مهاراتهم لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام.
- **تحقيق العدالة والمساواة:** التمكين يسعى إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والمجتمعات، بما يضمن لهم الحصول على الفرص المتساوية والموارد اللازمة للنمو والتنمية.

- **تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة:** يعتبر التمكين عاملاً أساسياً لبث القيم الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية الفعالة، مما يمكن الأفراد من التأثير في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة المجتمع.
 - **تحسين نوعية الحياة:** التمكين يساعد في تحسين نوعية الحياة من خلال منح الأفراد القدرة على السيطرة على بيئاتهم واتخاذ القرارات التي تساهم في تعزيز رفاههم الشخصي والاجتماعي.
 - **تعزيز التعاون وبناء الثقة:** التمكين يساهم في بناء علاقات تعاونية بين الأفراد والجماعات، ويعمل على زيادة الثقة بالنفس وبالقدرات الذاتية والجماعية.
 - **التحكم في الظروف والأوضاع:** تمكين الأفراد من اكتساب القدرة على التحكم في بيئاتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في ضمان فعالية الخدمات المقدمة لهم وتحقيق نتائج مستدامة (السروجي، ٢٠٠٥).
- وتحدد أهداف التمكين طبقاً لكتابات Titi,v & Singh,N فيما يلي:**

١. الاعتماد على الذات.
 ٢. الاستقلالية في صنع القرار.
 ٣. الحصول على الدخل.
 ٤. الحصول على المعرفة والمهارات الداخلية والخارجية التي تتعلق بالأسرة والمجتمع.
 ٥. فضلا عن التدريب المهاري وتعليم استراتيجيات حل المشكلات.
 ٦. المشاركة في عمليات صنع القرارات الداخلية والخارجية.
- بينما يرى Steven Shardlow أن أهداف التمكين تتمثل في:**
١. امتداد قدرة الإنسان لاتخاذ قرارات ذات فاعلية.

٢. سيطرة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية على ظروفهم وتحقيق أهدافهم وبالتالي تحسين نوعية حياتهم إلى أقصى حد ممكن.

٣. واستراتيجية التمكين تستخدم عادة بقصد تقوية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات السكنية الضعيفة بقصد زيادة قدراتها على المشاركة (مختار، ٢٠٠٥: ٣٢٧٠)

ومما سبق تتلخص أهداف عملية التمكين في:

١. تمكين العملاء من فهم حقيقة بيئاتهم والاعتماد على الذات واقتسام القوة.
 ٢. إنتاج المعرفة والعمل مباشرة مع الأفراد وتشجيعهم على بناء واستخدام المعارف.
 ٣. تعزيز الأعمال التعاونية وتعزيز التعاون والعمل مع الآخرين (عمر، ٢٠١٥، ٩٦).
 ٤. أن التمكين واستراتيجياته تتضمن السماح للفقراء باستعادة حصولهم على القوة والتحكم في حياتهم وفي الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في بيئاتهم، تقوية القدرات الطبيعية ووضع استراتيجيات للاعتماد الذاتي.
- يتفق الباحث على أهمية تحقيق هذه الأهداف، إذ تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم مدى تحققها لدى الشباب، مع التركيز على دورهم في إنتاج المعرفة وتوظيفها بفعالية في حياتهم. فالتمكين لا يقتصر فقط على منح الأفراد الوسائل اللازمة للتكيف مع بيئاتهم، بل يمتد لجعلهم عناصر فاعلة قادرة على التأثير في مجتمعاتهم، من خلال تعزيز قدرتهم على تحليل المشكلات، واتخاذ قرارات مستنيرة، وتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع تطلعاتهم المستقبلية.
- علاوة على ذلك، يسعى التمكين إلى غرس الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد، بحيث لا يكونون مجرد متلقين للدعم، بل مشاركين حقيقيين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.**

فمن خلال إكسابهم المعرفة والمهارات والخبرات، يصبحون قادرين على التعامل مع التحديات المختلفة بكفاءة وثقة، مما يعزز استقلاليتهم ويمكنهم من تحقيق التغيير الإيجابي في أوضاعهم الشخصية والاجتماعية.

كما أن أحد الجوانب الأساسية للتمكين هو تحويل الأفراد من حالة الاعتماد على الآخرين إلى حالة من الاعتماد على الذات، من خلال تطوير قدراتهم وتعزيز وعيهم بإمكاناتهم، الأمر الذي يمكنهم من تحقيق التقدم المستدام في حياتهم، ويتم ذلك عبر التعليم، والتدريب، وبناء المهارات، إضافةً إلى إتاحة الفرص التي تمكنهم من ممارسة أدوار قيادية، والمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يقتصر التمكين على مستوى الأفراد فقط، بل يمتد ليشمل تمكين المجتمعات ككل، حيث يتم تعزيز العمل الجماعي وبناء شبكات الدعم والتعاون، مما يساهم في إحداث تغيير جذري ومستدام. وعند تحقيق ذلك، يصبح الأفراد ليسوا فقط مستفيدين من عمليات التمكين، بل شركاء حقيقيين في تحقيق التنمية، وقادرين على المساهمة بفاعلية في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستقراراً.

٤- مبادئ التمكين

يُعتبر التمكين عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم من السيطرة على حياتهم واتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر. ويشمل ذلك تطوير مهاراتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتوفير الفرص المناسبة التي تُمكنهم من تحقيق الاستقلالية والمشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم.

ووفقاً لما ذكره (السروجي، ٢٠١١: ٣٠٠-٣٠١)، فإن التمكين يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي:

١. القدرة على تحديد الأهداف وتحقيقها: يعتمد التمكين على مساعدة الأفراد في وضع أهداف واضحة لحياتهم والسعي لتحقيقها من خلال استراتيجيات عملية تضمن استدامة التقدم والتطور.

٢. **المشاركة في صنع القرار:** يشجع التمكين الأفراد على أن يكونوا جزءاً من عمليات اتخاذ القرار داخل مجتمعاتهم، مما يعزز شعورهم بالمسؤولية ويزيد من تأثيرهم في البيئة المحيطة بهم.

٣. **تنمية الوعي بالمصالح والحقوق:** يُساعد التمكين الأفراد على فهم حقوقهم واحتياجاتهم، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة تعكس مصالحهم الحقيقية وتساعدهم على تحقيق طموحاتهم.

٤. **تنمية القوة الداخلية وبناء الثقة بالنفس:** يدعم التمكين الأفراد في تطوير تقديرهم لذواتهم وتعزيز ثقتهم بقدراتهم، مما يجعلهم أكثر استعداداً لمواجهة التحديات وتحقيق النجاح.

وهناك مجموعة مبادئ أخرى كما ذكرها أبو المعاطي تتمثل في:

١. توفير الأمن الاقتصادي لجميع الأفراد بالمجتمع في كافة الفئات الاجتماعية المعوزة وليس فئة معينة منهم.

٢. تحقيق تكامل خدمات الضمان الاجتماعي بأهدافه الإنشائية والوقائية، وتوافقها مع احتياجات وعادات وثقافة الأفراد، الذين يخدمهم قانون الضمان الاجتماعي.

٣. ربط فلسفة الضمان الاجتماعي بسياسة التشغيل والعمل وإيجاد فرص عمل مناسبة، من خلال إنشاء مراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي.

٤. تحقيق التكافل الاجتماعي بين كافة فئات المجتمع، وتقديم مساعدات الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً مشروعاً يقره المجتمع لكل فئاته المحتاجة، وليس فقط منحة أو هبة من ذوي البر والإحسان (أبو المعاطي، ٢٠١٠: ١٤٥).

٥- مستويات التمكين

إن التمكين والقدرة على التغيير أي تمكين الأفراد والجماعات من التصرف وتحقيق النتائج المنشودة، بالإضافة إلى الرفاه أي توسيع الحريات الحقيقية للبشر لينموا ويرتقوا، والعدالة بتعزيز الإنصاف وتحقيق النتائج المستدامة على مر الزمن واحترام حقوق الإنسان وتحقيق أهداف أخرى للمجتمع من المكونات أساسية التي

ترتكز عليها التنمية البشرية، فالبشر أفراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيدون منها (سقني، ورحاب، ٢٠١٦: ٥٥).
وهناك خمسة مستويات للتمكين:

١. مستوى الوعي:

يركز هذا المستوى على رفع قدرة الأفراد على التحليل النقدي الواعي لنظم التمييز السائدة ضد الأفراد والممارسات الاجتماعية الخاطئة التي تؤدي إلى استمرار تلك النظم، ويتطلب ذلك معرفة الفرق بين الإدارة التي يمارسها الأفراد، والتي لا يمكن تغييرها وهي ما تفرضه الثقافة الاجتماعية والتقليدية في المجتمع.

٢. مستوى الإمكانية:

يرى هذا المستوى أن كل ما يشعر به الأفراد من العجز في تلبية احتياجاتهم يرجع إلى النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع، وللتصدي لهذه النظم لابد من التعرف على آليات المجتمع من خلال عملية الوعي بتلك النظم. يهدف هذا المستوى إلى استثمار الفرص والموارد المتاحة في رفع قدرات الأفراد لتحقيق تكافؤ الفرص.

٣. مستوى المشاركة:

يركز على المشاركة الإيجابية النشطة في عملية صنع واتخاذ القرار، والمجتمع التقليدي يجد صعوبة في تطبيق هذا الشكل من المشاركة، وتمثل عملية زيادة المشاركة للأفراد مساهمة محتملة لرفع مستويات التمكين.

٤. مستوى القدرة على التصرف:

يعني قدرة الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم وضمان المشاركة المتساوية، وتدعيم دور الأفراد في السيطرة على اتخاذ القرارات المناسبة لحياتهم الاجتماعية.

٥. مستوى الرفاهية:

يركز هذا المستوى على الرفاهية المادية في جميع مجالات الحياة المستوى الغذائي، الغذاء المتاح، مستوى الدخل مستوى التعليم، وذلك من أجل تلبية احتياجات الأفراد ويتعامل هذا المستوى مع الأفراد كقوة اجتماعية لها احتياجاتها

المادية التي لابد من إشباعها، وذلك من خلال تحديد الوسائل المتاحة للوصول إلى ذلك. والتمكين قد يكون على مستوى المنظمات أو المجتمعات (السروجي، ٢٠٠٥: ٣٠٣).

٦- أنواع التمكين

تصنف أنواع التمكين طبقاً لنوع المستفيد وتتمثل في:

١. التمكين الشخصي:

عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد يتألف من المهارات الاجتماعية والسياسية والدافع للتأثير والسلوك التشاركي، والسيطرة المدركة، وتظهر بشكل تصورات وتفاعلات وسلوكيات تشير إلى القدرة على السيطرة التأثير في مجال من مجالات الحياة (العنزي، الجراح، ٢٠٢٢: ٧).

٢. التمكين الاجتماعي:

القدرة على تحقيق وتقديم رعاية إنسانية ومساعدات اجتماعية تتضمن الحد الأساسي من الخدمات التعليمية والصحية والمعيشية والاجتماعية وبالجودة المطلوبة، ومساعدة الأفراد علي الحصول علي حقهم في الحياه الكريمه، والعمل المنتج وادماجهم ليكونوا طاقات تضيف للمجتمع من خلال مهاراتهم وقدراتهم (مسعود، ٢٠١٤: ٧٨).

وهذا الذي يعنينا في هذه الدراسة وهو التمكين الاجتماعي بالتحديد على فئة مستفيدي الضمان الاجتماعي.

٣. التمكين الاقتصادي:

وهو عبارة عن قدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، ويستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، ويكون دور الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع هو الإعداد الجيد للأخصائي الاجتماعي للمشاركة في تنمية وإدارة خطط التنمية الاقتصادية (عطية، ٢٠١٣).

٤. التمكين التعليمي:

يركز على تنمية الموارد الإنسانية من خلال الفهم الكامل للنسق التعليمي، ويكون دور الخدمة الاجتماعية هو تنمية القدرة على المشاركة في صياغة وتنفيذ

السياسة التعليمية، أما على مستوى المجتمع تعمل الخدمة الاجتماعية على مواجهة مشكلة التسرب من التعليم، محو الأمية، إعداد المشاريع التعليمية.

٥. التمكين السياسي:

يركز على تكوين النظام السياسي الذي من خلاله يشارك المواطنون بأسلوب قد يؤثر في تخطيط السياسة التي تؤثر في حياتهم، وهذا يكون على المستوى القومي والمجتمعي (عمر وآخرون، ٢٠١٥: ٦٩).

٧- معوقات التمكين:

تسعى برامج التمكين الاجتماعي إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق أقصى إمكاناتهم وتطوير قدراتهم، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تحد من نجاحها.

ويصعب تطبيق التمكين وذلك لعدة أسباب كما ذكرها (Fook, 2002, 47-48)، و (Adam, el at, 1998, 206):

١. أن فكرة التمكين تستخدم بشكل مختلف، فبعض المداخل لا تأخذ في الاعتبار معنى القوة فالمواطنون من الصعب تصنيفهم كأقوياء أو ضعفاء، فأحياناً يكون المواطنون منتمين إلى جماعات يكونون فيها أعضاء في جماعات قوية وضعيفة في نفس الوقت فأعضاء الجماعات الضعيفة ليسوا بالضرورة متفقيين على شكل التمكين اللازم لهم.
٢. يجب أن يكون هناك وعي بالأهداف العريضة للتمكين ورؤية حول كيفية اتخاذ القرارات حول من وكيف تمكن؟.
٣. يمكن أن يبسط مفهوم التمكين لكي يعنى المساعدة ولغة التبسيط هذه تختلف من آن لآخر، وتتضمن دوراً أقل من القيادة داخل المؤسسة والمهنية.
٤. الصراع بين مداخل الممارسة المعتمدة على التمكين ومداخل الممارسة الأخرى لمناهج الخدمة الاجتماعية.
٥. القدرة المؤسسية المحددة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تحديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦. عدم اهتمام مبادرات التمويل الحكومية بدعم المنظمات القاعدية مثل جماعات المساعدة الذاتية التي توفر خدمات التمويل.
 ٧. العجز في الموارد لتعظيم المكاسب والإسهام في القضاء على الفقر.
 ٨. عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الدعم.
 ٩. أن العديد من الاخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم الخبرات الكافية لممارسة التمكين.
 ١٠. أنهم يخضعون أحيانا لاعتبارات من المنظمة التي يعملون بها مما يجعلهم تحت ضغوط فيما يتعلق بتطبيق التمكين بحرية مع العملاء.
 ١١. أنهم يعجزون أحيانا عن تحمل المسؤولية الكافية بالمشاركة مع العملاء لوجود المنظمة كوسيط.
- وهناك معوقات تتعلق ببيئة العمل (المعوقات التنظيمية والإدارية) تتمثل في:**
- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
 - الافتقار للإرشاد المهني المناسب
 - عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.
- معوقات اقتصادية تتمثل في:**
- انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.
 - منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل بسبب انخفاض رواتبها.
 - عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول.
 - عدم توافر المكافآت والحوافز المادية (نيروخ، القواسمي، الحيح، ٢٠١٨: ٣١).

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. عمر، سناء. شفيق، احمد. مكايي، عاطف. (٢٠١٥). التمكين الاجتماعي للفقراء كمدخل لتنمية رأس المال الاجتماعي: دراسة مطبقة على قرية الزاوية بمحافظة اسيوط. جامعة اسيوط.
٢. عمر، سناء محمد زهران. (٢٠١٥). التمكين الاجتماعي: الأهداف والأدوات. مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٣).
٣. قنديل، امانى. (٢٠٠٨). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤. مسعود، أمانى. (٢٠٠٥). مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: التمكين للتمكين. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (٢٢).
٥. نبروخ، ربي. القواسمي، رود. الحيج، ياسمين. (٢٠١٨). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل. جامعة بوليتكنك، فلسطين.
٦. قنديل، أمانى. (٢٠٠٧). سلسلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال تمكين المرأة المصرية. المجلس القومي للمرأة.
٧. عبدالرحمن، نهلة. (٢٠٠٢). التدخل المهني للخدمة الاجتماعية باستخدام استراتيجية التمكين لتنمية منطقة حضرية متخلفة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، الفيوم.
٨. قنديل، امانى. (٢٠٠٤). المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، توجيه استراتيجي أم توجه للاحتياجات الضرورية؟ التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية وتمكين المرأة، القاهرة.
٩. شحاته، جمال حبيب. (٢٠٠٩). الممارسة العامة: منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٠. السروجي، طلعت. (٢٠٠٥). السياسة الاجتماعية. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١١. مختار، عبدالعزيز عبدالله. (٢٠٠٥). دور الخدمة الاجتماعية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

١٢. أبو المعاطي، ماهر. (٢٠١٠). استراتيجيات وأدوات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
١٣. سقني، فاكية. رحاب، شادية. (٢٠١٦). التمكين من حقوق الإنسان: متطلباته وموانعه في الوطن العربي. جامعة باتنة.
١٤. العنزي، معالم. الجراح، عبدالناصر. (٢٠٢٢). التنبؤ بالكفاءة الذاتية الإبداعية في ضوء التمكين الشخصي والذكاء العملي لدى الأفراد المبتكرين. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخليج العربي، المنامة.
١٥. مسعود، أمال سيد. (٢٠١٤). متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء بمرحلة التعليم الأساسي. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٥ (٩٧)، جامعة بنها.
١٦. عطية، سامية. (٢٠١٣). التمكين في الخدمة الاجتماعية. مقال منشور على الانترنت تمت الاستطلاع بتاريخ ١٦/٨/٢٠٢٤م، <https://www.alukah.net/culture/0/50206>/التمكين-في-الخدمة-الاجتماعية/

المراجع الإنجليزية

17. P, Kilby. (2004), Is Empowerment Possible Under a New Public Management Environment? Some Lessons from India. International Public Management Journal.
18. John, Mathiason. (2014). The imperatives of empowerment and participation. Concept Note for the Expert Group Meeting on the Priority Theme of the Commission for Social Development 2013-2014.
19. Fook, J. (2002). Social work: Critical theory and practice (1st ed.). Sage Publications.
20. Adams, R., Dominelli, L., & Payne, M. (1998). Social work: Themes, issues, and critical debates (1st ed.). Macmillan Press Ltd.
21. Perkins, D. D., & Zimmerman, M. A. (1995). Empowerment Theory, Research, and Application. American Journal of Community Psychology, 23(5), 569-579.